المبحث الثامن

الواو والترتيب

جرى عبد القاهر في عطف المفردات على مذهب النحاة من البصريين الذين يقولون إن الواو لمطلق الجمع ولا تفيد الترتيب بين المعطوفات «وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعت فيه الثاني الأول ، فإذا قلت (جاءني زيد وعمرو) لم تفد بالواو شيئًا أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد ، والجمع بينه وبينه» [1] .

وقد ترتب على ذلك أمران : أولهما : اختصاص الواو بمبحث الفصل والوصل ، بحكم أنها الوحيدة من بين حروف العطف التي ليس لها معنى زائد عن مطلق الجمع ، فكانت أحوج إلى التأمل وإعمال الفكر في استخراج العلاقات المصححة للعطف ، وثانيهما : إهمال الحديث عن عطف المفردات لأنها إن كانت معطوفة بغير الواو روعى عند العطف تحقق معاني الحروف التي أثبتها النحاة ، وذلك كاف في صحة العطف ، وإن كان العطف بالواو فإن الأمر لا يتعدى مطلق الجمع بين كلمات ضمها نسق واحد لمجرد الاشتراك في الحكم الإعرابي ، دون أن تتفاوت في نظمها ، لأنه ليس ثمة غرض إلى ترتيب معين ، يقصده البليغ فليست من النظم الذي يدق فيه الصنع ويحوج إلى إعمال الفكر . يقول الإمام : «واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم ، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآلٍ فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق،

---

(١) الدلائل ص ١٥٠ .

وكمن نضد أشياء بعضها إلى بعض لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة ، أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين ، وذلك إذا كان معناك معنًى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئًا غير أن تعطف لفظًا على مثله» [1] .

هذه هي نظرة عبد القاهر إلى عطف المفردات ، وهي نظرة سيبويه نقلها عنه عبد القاهر ولم يزد عليها شيئًا . يقول سيبويه : «وذلك قولك مررت برجل وحمار قَبْلُ ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار ، كأنك قلت : مررت بهما ، فالنفي في هذا أن تقول : ما مررت برجل حمار ، أي : ما مررت بهما ، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء ، لأنه يجوز أن تقول : مررت بزيد وعمرو ، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيدًا ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة ، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني» [2] .

وقد استدل نحاة البصرة على إفادة الواو مطلق الجمع دون إفادة الترتيب ببعض النصوص من القرآن وكلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ ، وخالفهم الكوفيون ذاهبين إلى أن الواو كالفاء في إفادة الترتيب ، واستدلوا بما روى عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه أمر بتقديم العمرة فقال الصحابة : لم تأمر بتقديم العمرة ، وقد قدم الله الحج عليها في التنزيل ؟ فدل إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو ، وكذلك لما نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:١٥٨) قال الصحابة : بم نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدءوا بما بدأ الله بذكره ، فذلك دل على الترتيب .

---

(١) الدلائل ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) الكتاب ١/٢١٨ .

وتعلقوا أيضًا بما جاء في الأثر أن سُحيمًا عبد بني الحسحاس أنشد عند عمر ابن الخطاب رضي الله عنه :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقال عمر : «لو كنت قدَّمت الإسلام على الشيب لأجزتك» ، فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة[1] .

وقد ذهب البعض إلى أن الترتيب ليس واجبًا ، وإنما يقدم الأهم استحسانًا كالمالقي في دفاعه عن رأي البصريين أمام الشواهد التي استدل بها الكوفيون لرأيهم ، فقال : «وليس في هذا رد على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو ، فيلزمهم الرد بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبدًا إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وببيانه أهم استحسانًا لا إيجابًا»[2].

وهذا تكلف في الرأي دفع إليه التعصب للمذهب الذي يدين به ، وإلا فكيف يقدم لفظ من غير قصد إليه في المعنى ، وفي نفس الوقت يتقدم ما هو أهم وما إلى بيانه أحوج ؟ أليس ذلك تناقضًا ؟

وقد استدل الرماني على إفادة الواو الترتيب بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم ﴾ (الفتح:٢٤) ، قائلاً : «وأنه لو كف أيديهم قبل كف أيدي عدوهم لكان في ذلك محنة لهم ومشقة عليهم»[3] .

وتلك لمسة دقيقة من الرماني تبرز معها رحمة الله بالمؤمنين في إظهار عزتهم وقوة مواقفهم ، بحيث لا يعطون الدنية من أنفسهم ، ولا يخاطرون بوضع رقابهم تحت رحمة من لا أمانة له ، ومن ثَمَّ اشترط الإسلام أن تكون

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٣ .

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٤١٢ .

(٣) معاني الحروف للرماني ص ٦٠ .

المسالمة من عدوهم قبل أن يضع المسلمون سلاحهم ، كما عبرت عنه الآية من سورة النساء ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ (النساء: ٩١) .

ولو أن البلاغيين التفتوا إلى ما كتبه السهيلي في هذا الموضوع ، مبرزًا الصلة بين الصورة التعبيرية والحركة الذهنية والوجدانية للمتكلم ، بحيث تجيء الألفاظ في ترتيبها وفقًا لترتيب المعاني في الفكر والوجدان - لو التفتوا إلى ذلك لكان لهم موقف آخر من عطف المفردات .

يقول السهيلي : « مسألة في أن الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب : تقول : صمت رمضان وشعبان ، وإن شئت : شعبان ورمضان ، بخلاف الفاء وثم ، إلا أنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم . هذا لفظ سيبويه ، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين ، فيقال : متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى؟ .

والجواب أن هذا أصل يجب الاعتناء به لعظم منفعته في كتاب الله تعالى وحديث رسوله ﷺ ، إذ لابد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما أخر » ، ثم يمضي إلى القول : « ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقديم المعاني في الجنان ، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء : إما بالزمان ، وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالسبب ، وإما بالفضل والكمال . فإذا سبق من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة ، أو بأكثرها ، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق ، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك »[1].

ومضى السهيلي في إيراد النماذج المعطوفة بالواو ، وتعليل تقدم المتقدم منها طبقًا للمنهج الذي وضعه بدقة بالغة وإحكام عجيب مما كان له أثره في دراسة المفسرين من بعده كأبي حيان وغيره .

---

(١) نتائج الفكر ٢/٢١٣ .

وما أؤكده هنا أن النحاة حين يقولون إن الواو لا توجب ترتيبًا ، فلا غبار عليهم ، لأنهم يضعون قاعدة تحكم الخطأ والصواب في الأساليب ، وهذا يعني أن الواو صالحة بحكم وضعها أن تقع بين متعاطفات يمكن لأي منها أن يتقدم على الآخر ، ولكن هذا لا يمنع أن يكون للمتكلم غرض في تقديم ما يقدم وتأخير ما يؤخر طبقًا لدواعي الحديث ، ومن ثَمَّ قد يختلف وضع الألفاظ مع اختلاف الدواعي ، فيقدم في موطن ما أخره في موطن آخر ، وللقرآن في ذلك المثل الأعلى ، فالترتيب لابد أن يكون مقصودًا في أي كلام فصيح ، ولكن فهم ذلك لا يرجع إلى حقيقة الواو ، وإنما يرجع إلى القرائن وهمس السياق ، وهذا ما عناه سيبويه من أن المتكلم يقدم ما هو به أهم وببيانه أعنى ، وهذا هو الفرق بين الواو والفاء ، فإن الفاء تقتضي الترتيب بحكم وضعها ، فبمجرد النطق بها يعلم أن القصد فيها إلى الترتيب ، ومن ثَمَّ حكم عبد القاهر بوضوح الوصل فيها ، بخلاف الواو التي تقتضي النظر إلى أعطاف النص والنفاذ إلى أغراض المتكلمين للوصول إلى أهدافهم من تقديم ما يقدمون وتأخير ما يؤخرون ، فكأن الترتيب في الفاء مقصور على الترتيب الزمني ، في حين تتعدد في الواو أغراض التقديم التي حصرها السهيلي في خمسة أسباب ، هي : التقديم بالزمان ، والطبع ، والرتبة ، والسبب ، والفضل ، فإذا تعذر في الواو فهم الترتيب في الزمان كما هو شأن الفاء دائمًا يمكن بحث الترتيب في شيء آخر، ومن ثَمَّ لا يصح أن تقول « صمت رمضان فشعبان » ، لأن الفاء توجب الترتيب في الوقوع ، وصح أن تقول « صمت رمضان وشعبان » ، لأن وجوب الترتيب هنا إلى غرض آخر للمتكلم ، كأن يقصد مثلاً تقديم الفرض على النفل ، وهذا ما يعطي الواو ثراء يفتح أمام البلاغيين مجالاً واسعًا للتأمل في أسرار التقديم بالواو ، ووجوه التفاضل بين الأساليب ، وتلك مهمة تبدأ من حيث انتهى النحاة بتقرير قاعدتهم ، وهذا ما يشير إليه كلام الزجاج : « إن الواو إذا ذكرت فمعناها الاجتماع ، وليس فيها دليل على أن أحد الشيئين قبل الآخر ، لأنها تؤذن بالاجتماع والعمل ، والحال تدل على تقدم المتقدم من الاثنين »[1].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٤ .

وقد نبه إلى ذلك كثير من المفسرين المهتمين بوجوه البلاغة. يقول الشهاب: «وأما كون الواو لا تقتضي الترتيب فلا وجه له، لأن تقديم المؤخر من غير نكتة لا يناسب النظم الأبلغ»[1].

كما نبه ابن المنير إلى الفرق بين القاعدة التي تهدف إلى إحكام الأسلوب ببيان الخطأ والصواب وبين وجه البلاغة فيه. يقول صاحب الإنصاف: «وجه البداءة بالأفضل الاعتناء بالأهم فقدم، ووجه عكس هذا الترقي من الأدنى إلى الأعلى، ومنه قوله:

بَهَالِيلُ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ

ولا يقال إن هذا إنما ساغ لأن الواو لا تقتضي رتبة، فإن هذا غايته أنه عذر، وما ذكرناه بيان لما فيه من مقتضى البديع والبلاغة»[2].

والحق أن المفسرين قد اهتموا بأسرار التقديم والتأخير بين المتعاطفات في الكتاب العزيز، فكانت لهم في مجال العطف للمفردات حصيلة خصبة، ودراسات ممتعة، مما يثبت بلا أدنى شك أن تقديم ما يقدم وتأخير ما يؤخر وراءه سر بلاغي، سواء كشفت عنه الأقلام أو حجبت عن إدراكه الأفهام، فإن العجز دليل الإعجاز، وسوف أكتفي بتناول بعض النماذج المتشابهة في الذكر الحكيم، والتي وردت في صور مختلفة بالتقديم والتأخير، لأن ذلك أدل على إبراز الأسرار وتنوعها بتنوع المقامات، ولأنه إذا ثبت أن وراء كل صورة من صور العطف ـ حين تتكرر وتختلف صيغها في الترتيب ـ غرضًا كان تحقق الغرض في سواها أبين وأوضح.

تقديم الأهم:

وقد راعني أن أجد في القرآن الكريم صور عطف تحتفظ فيها المتعاطفات بمكانها من الترتيب مهما تكررت، في حين أن هناك صورًا أخرى لا تتكرر

---

(١) حاشية الشهاب ٦٥/٧.

(٢) الإنصاف ٣٣٤/٣.

أكثر من مرتين ، وربما في آية واحدة ، دون أن يتغير فيها وضع المتعاطفات بالتقديم والتأخير ، وأقرب مثل لذلك أنني أحصيت من عطف الأولاد على الأموال ستة وعشرين موضعًا مما اقتصرت صيغ العطف عليهما ، وجاءت كلها بتقديم المال على الولد ، ولعل السر في ذلك أن السمة الغالبة لهذه المواضع إبراز الصراع بين الحق المتجرد من القوى المادية اعتمادًا على تأييد أعظم وأقوى ، وبين باطل يتمادى في ضلاله اعتمادًا على ما بين يديه من وسائل القوة ، والمال كان ولا يزال هو أهم الوسائل لبناء هذه القوة ، حتى في العصر الحديث يتغنى الشاعر :

بَالعِلْمِ وَالمَالِ يَبْنِي النَّاسُ مُلْكَهُمُ لَمْ يُبْنَ مُلْكٌ عَلَى جَهْلٍ وَإِقْلالِ

والأولاد في المرتبة الثانية ؛ لأن كثرة الأولاد مع قلة المال محنة وابتلاء ، وليست تفاخرًا واعتلاء ، ومن ثَمَّ وجدنا بعض العرب قديمًا ـ بدافع فقر البيئة وقسوة الحياة ـ أقدموا على قتل أولادهم تجنبًا لفقر واقع أو متوقع كما هو صريح نهي القرآن ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ﴾ (الأنعام:١٥١) ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ﴾ (الإسراء:٣١) .

وفي العصر الحديث تتعالى الصيحات داعية إلى تنظيم النسل أو تحديده ، ومحذرة من خطر الانفجار البشري تجنبًا لكارثة مجاعة تهدد حياة الإنسان ، واعتبرت الدول الكثيرة في سكانها مع قلة مواردها دولاً متخلفة .

لذا تقدمت في الآيات كلها الأموال ، مصوِّرة الواقع الذي يعيش في عقول البشر ، ومفصحة عن جوهر الصراع بين الحق والباطل ، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات كما في قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلاً وَأَوْلَـٰدًا ﴾ (سبأ:٣٥) ، أو قوله : ﴿ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلاً وَأَوْلَـٰدًا ﴾ (التوبة:٦٩) ، أو كان الصراع على مستوى الأفراد مثل قوله : ﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالاً وَوَلَدًا ﴾ (مريم:٧٧) ، وكما في الحوار بين الكافر والمؤمن حيث يقول الأول متفاخرًا ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (الكهف:٣٤) .

ويقول المؤمن في الرد عليه : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ (الكهف:٣٩،٤٠) ، فنلمس النداء على بلاغة القرآن وروعة إعجازه ، حيث اكتفى المؤمن في دعائه بتحطيم أهم المظاهر في قوة الكافر متمثلة في ثروته ، ولم يدع بفناء أولاده ، وكأن بقاءهم يمثل نقمة أخرى عليه ، حيث يكون ضنك العيش وشدة المعاناة ، فهم لن ينفعوه حينئذ ، بل هم إلى المضرة أقرب ، وهو ما صوره القرآن بعد أن أحيط بثمره فقال : ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (الكهف:٤٣) .

وهكذا صوَّر الله الحياة بصورة أهلها ، وما ركب في طباعهم ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الكهف:٤٦) ، ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾ (الحديد:٢٠) .

غير أن هناك موطنين لم تقتصر فيهما صيغة العطف على المال والبنين ، وتقدم فيهما البنون مع معطوفات أخرى ، في سياق تطلَّب ذلك .

الأول قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ﴾ (آل عمران:١٤) .

ذلك أن الغرض هو الكشف عن منازع الشهوات وميول النفس وغلبة الأهواء ، والمرأة في ذلك صاحبة القدح المعلى والنصيب الأوفر ، فكم من رجال أضاعوا أبناءهم وفقدوا ثرواتهم في سبيل من يعشقون من ربات الحجال، ثم يأتي بعد ذلك البنون وهم ثمرة النساء ، ومن ألقى الله لهم بالغ الحب في قلوب الآباء . ويجيء المال بعد ذلك لأنه وسيلة إلى تحقيق ما تقدم من الشهوات .

يقول ابن القيم : « وأما آية آل عمران فإنها لما كانت في سياق الإخبار بما زين للناس من الشهوات التي آثروها على ما عند الله ، واستغنوا بها ، قدم

ما تعلُّق الشهوة به أقوى ، والنفس إليه أشد سعراً ، وهو النساء اللاتي فتنتهن أعظم فتن الدنيا ، وهي القيود التي حالت بين العباد وبين سيرهم إلى الله ، ثم ذكر البنين المتولدين منهن ، فالإنسان يشتهي المرأة للذة والولد ، وكلاهما مقصود له لذاته ، ثم ذكر شهوة الأموال ، لأنها تقصد لغيرها »[1] .

الثاني : قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ (التوبة: ٢٤) .

والآية جاءت في سياق الدعوة إلى الهجرة والجهاد ، والتحذير من موالاة المشركين، والركون إليهم مهما كانت روابط الحب التي تربطهم بهم ، لأنهم في موازنة بين حب الله ورسوله ، وحب من يدعونهم إلى ترك الجهاد والرغبة عن التضحية في سبيل الدين ، فبدأت الآية بالأكثر تأثيراً ومعارضة ، وهم الآباء الذين يأنس فيهم الأبناء الرشد والتوجيه ويرون فيهم المجد والشموخ ، ثم بالأبناء أكثر من تربطهم بهم علاقة الحب ، والميل الطبيعي الذي أودعه الله بني الإنسان والحيوان ، ثم جاء الإخوان قبل الأزواج ، لأنه كما يقول صاحب المنار « وقلما تكون الزوجة معارضة له في دينه ، وولاية من يدين لله بولايته ، كما يعارضه أبوه وابنه وأخوه من أهل الحرب دون امرأته »[2] ، ثم بالعشيرة وهم عصبة الرجل والمحامون عنه ، وأثرها على الرجل في المجتمع العربي آنذاك لا يخفى ، وجاءت بعد ذلك الأموال ، لأنها ليست في التأثير عليه وتغيير مواقفه من الدعوة مثلما سبقها من الآباء والأبناء والإخوة والأزواج والعشيرة .

هذا هو الترتيب بين الأموال والأولاد ، فإذا نظرنا إلى الترتيب بين الأبناء والأزواج تجد تقدم أحدهما على الآخر لا يخرج عن أحد غرضين :

---

(١) بدائع الفوائد ١/٧٦ ، ٧٧ .

(٢) المنار ١٠/٢٠٦ .

فإن كانت المقارنة في الشهوة ، وما تؤدي إليه من الفتنة ، فللأزواج السبق والتقدم ، كما رأينا في آية آل عمران ، حيث المجال مجال الشهوة والفتنة ، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ ﴾ (التغابن:١٤).

أما حينما يكون الغرض إلى الموازنة في الحب ، فالآباء بالأبناء أعلق ، والحب لهم أشد وأوثق ، كما في آية التوبة ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ (آل عمران:٦١) ، فالأمر هنا مخاطرة وتعرض للهلاك ، والرجل في ذلك يقي أهله بنفسه ، ومن ثَمَّ كانت الثقة والاطمئنان إلى النصر ، والنجاة تدعو الرسول إلى أن يعرض أعز الناس إليه وأحبهم إلى قلبه وهم الأبناء ، ثم النساء ، والنفس في المرتبة الأخيرة ، لأنها تبذل دونهم وترخص في سبيل الأبناء والنساء .

يقول الزمخشري : « وخص الأبناء والنساء ، لأنهم أعز الأهل وألصقهم بالقلوب ، وربما فداهم الرجل بنفسه ، وحارب دونهم حتى يُقتل» [1] .

ومن تقديم الأهم بحسب الغرض المسوق له الكلام قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ۚ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ۚ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ (النساء:٩٢) .

فقد تقدم تحرير الرقبة على أداء الدية حين كان القتيل من قوم مسلمين ، فلا خوف من تأخر الدية في مجتمع إسلامي يطمئن فيه كل مسلم إلى أنه لا إهدار للحقوق ولا مماطلة في أدائها ، وهم بحكم الأخوة في الدين حريصون على عون القاتل ، الذي ارتكب جنايته عن غير عمد ، وهم يتحملون

---

(١) الكشاف ١/٤٣٤ .

عند عجزه الأداء عنه ، فالخوف إذن من التهاون في أداء حق الله بتحرير الرقبة وليس الخوف من أداء الدية . أما حينما يكون القتيل من قوم معاهدين فالأمر يختلف ، إذ تجب المبادرة بتسليم الدية إليهم حسمًا للفتنة كي لا يتسرب الوهم إلى نفوسهم بأن المسلمين فعلوا ذلك غدرًا بهم ، ونقضًا لعهدهم ، فيفسر العمل الفردي بالتواطؤ الجماعي ، والإسلام يقدس العهود ، ويحمي ذمة المسلمين من التهمة ، وهذا ما أشار إليه الألوسي بقوله : « ولعل تقديم هذا الحكم ـ كما قيل ـ مع تأخير نظيره فيما سلف ، للإشعار بالمسارعة إلى تسليم الدية تحاشيًا عن توهم نقض الميثاق »[1].

ومن ذلك أن القرآن يقدم ذكر المسيح عليه السلام على ذكر أمه لأنه صاحب الرسالة ، والغرض إليه ، كما في قوله : ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ ﴾ (المائدة:١٧) ، وقوله ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (المائدة:١١٦) ، وقوله ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾ (المؤمنون:٥٠) ، وفي آية واحدة تقدمت الأم على ابنها في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:٩١) ، فالآية في عيسى عليه السلام أظهر ، وفضله لا يخفى ، ولكن لما كان الغرض في الآية الأخيرة إلى الأم ، والحديث معها ، قُدِّمت على ابنها . فالآية وقعت في سياق من أجاب الله دعاءهم جزاء إيمانهم وحسن عملهم من الأنبياء ، ولما كانت مريم ممن أخلص لله العبادة ، وراقب الله في طهارة النفس بالعبادة وإحصان الفرج أكرمها بحسن الجزاء ، وأخرج من صلبها من كان آية للعالمين ، فالمسيح عليه السلام ثمرة إحسان عمل الأم ، ولذا قدمت عليه في هذه الآية ﴿ وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:٩١) وذكرت وحدها بنفس الصفات في مقام آخر ،

---

(١) روح المعاني ٥/١١٤ .

حيث كان الحديث متمحضًا إليها أيضًا في مقام المقارنة بين النساء المؤمنات والنساء الكافرات ، وذكر الله من الكافرات امرأة نوح وامرأة لوط ، ومن المؤمنات امرأة فرعون ومريم ﴿ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ (التحريم:١٢) .

وقد جعل الدكتور أحمد بدوي تقديم المسيح عليه السلام لشرفه وعلو رتبته ثم قال : « أما قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:٩١) فلأن الكلام السابق كان حديثًا عنها »[1] .

ومن ذلك عطف الضر على النفع وبالعكس ، فقد جاءا بلفظ المصدر متعاطفين في سبعة مواضع ، تقدم النفع في ثلاثة منها ، وتقدم الضر في أربعة .

ففي سورة الأعراف جاء قوله تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾ (الأعراف:١٨٨)، عقب سؤال المشركين للرسول عن الساعة سؤال الحَفِيِّ عنها ، فتقدم النفع لنفي توهم المشركين اختصاص الرسول بعلم الساعة ، وهو من باب النفع لو كان الرسول يملكه ، ولذا قال بعدها : ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ﴾ بتقديم الخير .

وتقدم الضر في سورة يونس حين اختلف الأمر فقال تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ (يونس:٤٩) ، لأنها جاءت عقب قوله ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ (يونس:٤٨)، فلما كانوا يستعجلون وقوع العذاب الذي كان يتوعدهم به الرسول قدم الضر لأنه المطلوب .

وحين يوبخ الله عبدة الأصنام على عبادة من ليس بيده الضر ولا النفع يقدم الضر ، لأن من شأن العابد أن يتقي بعبادته سوء العذاب ، ويدفع عن نفسه ضرر من يعبد ، بحكم أنه يعيش في نعمته ، ويستمد منه الحياة والبقاء ، ولذلك يتقدم في القرآن الكريم الخوف على الطمع ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا

---

(١) من بلاغة القرآن ص ١١٦ .

﴿ وَطَمَعًا ﴾ (السجدة:١٦) ، فهم في نفع واقع ولكنهم يتوقّون ضررًا متوقعًا ، وربما امتنع المشركون عن الإسلام خوفًا من ضرر آلهتهم فقد «كان سدنتها يخوِّفون عَبَدتها بأنها تلحق بهم وبصبيانهم الضر ، كما قالت امرأة طفيل ابن عمرو الدوسي ، حين أخبرها أنه أسلم ودعاها إلى أن تسلم ، فقالت : (أما تخشى على الصبية من ذي الشَّرى) ، فأريد الابتداء بنفي الضر لإزالة أوهام المشركين في ذلك ، الصادة لكثير منهم عن نبذ عبادة الأصنام» [1] ، وهكذا جاء قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ (المائدة:٧٦) ، ﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾ (الفرقان:٣) ، وقوله مخاطبًا عبدة العجل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ (طه:٨٩) .

لكن حين حكى الله مصير الكافرين في سورة الرعد وما ينزل بهم من عقاب فلا يجدون وليًّا ولا نصيرًا ، ويدعون وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ، ويوبخهم الله قائلاً : ﴿ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾ (الرعد:١٦) ، جاء مقدمًا النفع لأن الضرر واقع بهم ، فهم بحاجة إلى من ينقذهم ويأخذ بأيديهم ، ولات حين مناص .

وهو نفس السياق الذي ورد فيه تقديم النفع في قوله تعالى موبخًا الكفار يوم القيامة ممن كانوا يعبدون سواه ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾ (سبأ:٤٢) ، فقد جاءت هذه الآية بعد أن صور الله ما دار بين المستكبرين والمستضعفين من حوار تبادلوا فيه التهم ، وإلقاء كل منهم اللوم على صاحبه ، ثم توبيخ الله لهؤلاء الذين عبدوا الملائكة ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ (سبأ:٤٠، ٤١) ، فقد

---

(١) تفسير التحرير والتنوير ١١/١٢٥ .

استبان الأمر ووضح حلول العذاب بالكافرين ، فهم الآن بحاجة إلى من يدفع عنهم البلاء ، ويقيهم سوء العذاب ، ولذا كان تقديم النفع أولى بهذا الموضع .

اختلاف الترتيب باختلاف جهات التخاطب :

وربما يتحد غرض الكلام ، ولكن يراعى حال من يتوجه الحديث إليه أو منه ، والمثال على ذلك أن الله دعا المؤمنين إلى الجهاد بأموالهم وأنفسهم ، وتقدمت الأموال على الأنفس في حديث الجهاد في عشرة مواضع ، كقوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ (النساء:٩٥) ، وكقوله : ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ (التوبة:٨٨) ، وقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة: ٢٠) ، وفي موضع واحد تقدمت الأنفس على الأموال ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (التوبة:١١١) ، والغرض واحد من حيث إن الآيات كلها دعوة إلى بذل المال والنفس في سبيل الله ، والموطن موطن قتال . فلم خولف الترتيب ؟

والجواب عند الرازي رحمه الله ، فقد أحسن وأبدع حيث يقول : « لقائل أن يقول: إنه تعالى قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم ﴾، فقدم ذكر النفس على المال ، وفي الآية التي نحن فيها وهي قوله ﴿ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ قدم ذكر المال على النفس ، فما السبب فيه؟

وجوابه أن النفس أشرف من المال ، فالمشتري قدم ذكر النفس تنبيهًا على أن الرغبة فيها أشد ، والبائع أخر ذكرها تنبيهًا على أن المضايقة فيها أشد ، فلا يرضى ببذلها إلا في آخر المراتب» [1] .

---

(١) مفاتيح الغيب ٣/٢٩٤ .

فقد روعي إذن حال الباذل مرة ، فقدم ما هو أهون عليه في البذل ، ثم روعي مقام المبذول له ، وموطن رغبته ، فقدم ما هو أدخل في الغرض ، وأهم ، مع أن الموطن واحد ، وتلك من دقائق بلاغة القرآن .

اختلاف الترتيب باختلاف حال المخاطب :

وقد يكون الغرض واحدًا والمخاطب واحدًا أيضًا ، ثم مع اتحاد الغرض وجهة التخاطب يختلف وضع المتعاطفات في الترتيب ، وذلك لأن المراعى حينئذ اختلاف حال هذا المخاطب ، والمثال على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ (الأنعام:١٥١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (الإسراء:٣١) ، فالمخاطبون هنا هم المخاطبون هناك ، والغرض هو نبذ الجريمة التي كانت تُرتكب في الجاهلية من قتل الأولاد ظلمًا بسبب الفقر ، ولكن لما اختلف حال المخاطبين اختلف الترتيب في ذكر المرزوقين لتتجاوب أطراف الكلم على أعظم نسق عرفته هذه اللغة ، والفرق بينهما أن الآية الأولى تخاطب من هم معسرون ، فالفقر واقع بهم وهم يدافعون عن أنفسهم، ويدرءون الخطر الذي يهددهم في حياتهم ، فكان وعد الله برزقهم أولاً ، وهو الأهم لديهم ، ثم رزق أولادهم من بعد . أما الآية الثانية فإن حال المخاطبين ليس هو الحال فهم ليسوا معسرين ، وإنما يخافون الفقر ويتوقعونه بسبب من يشاركونهم لقمة لا تزيد عن حاجتهم ، فكان الأهم هو نفي توهم أن يجلب القادمون لهم ضررًا هم في غنى عنه ، فجاءت الآية تعد برزقهم أولاً ، وتطمئنهم على أن حالهم لن يتبدل إلى الأسوأ ، لأن هؤلاء القادمين لن يشاركوهم رزقهم ، وإنما يأتون بأرزاقهم ، وهذا هو الأهم لحال المخاطب هنا .

يقول صاحب الكشف : (قيل ها هنا[1] ﴿ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ لأنهم

---

(١) (ههنا) يقصد آية الأنعام (وهنالك) آية الإسراء .

فقراء ، والاهتمام بشأنهم أولاً ، وهنالك ﴿ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ لأن المخاطبين أغنياء يخافون الفقر بالنفقة عليهم» [1] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (النور:٢) .

وقوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ (النور:٣) ، فقدم الزانية أولاً باعتبار أنها أساس هذه الجريمة ، لأنها تزين للرجل الوقوع فيها ، وقدم الزاني حيث كان تمكن الرجل في باب النكاح أقوى ، إذ هو الذي يعلن عن رغبته وبيده العصمة بخلاف المرأة . كما قدم السارق عليها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ لأن الغالب في ارتكاب جريمة السرقة والقدرة عليها هو الرجل . يقول الزمخشري : « فإن قلت : كيف قُدمت الزانية على الزاني أولاً ثم قُدم عليها ثانيًا ؟ قلت : سيقت تلك الآية لعقوبتهما على ما جنيا ، والمرأة هي المادة التي منها نشأت الجناية ؛ لأنها لو لم تُطمع الرجل ولم تومض له ولم تمكنه ، لم يطمع ولم يتمكن ، فلما كانت أصلاً وأولاً في ذلك بدئ بذكرها ، وأما الثانية فمسوقة لذكر النكاح ، والرجل أصل فيه ؛ لأنه هو الراغب والخاطب ، ومنه يبدأ الطلب)[2].

اختلاف الترتيب بتغاير مفهوم الوصفين :

ومن مواضع التقديم التي لم يهتد المفسرون إلى سر التقديم فيها ، فلجأوا إلى القول بأن التقديم والتأخير سواء ، قوله تعالى في سورة الحجر ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾ (الحجر:١) . وفي سورة النمل ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (النمل:١) .

يقول الزمخشري : « فإن قلت : ما الفرق بين هذا وبين قوله ﴿ الٓرٰ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾؟ قلت : لا فرق بينهما إلا ما بين المعطوف

---

(١) الكشف ١/٨٢٦ .

(٢) الكشاف ٣/٥٠ ، ٥١ .

عليه من التقدم والتأخر ، وذلك على ضربين ؛ ضرب جار مجرى التثنية لا يترجح فيه جانب على جانب ، وضرب فيه ترجيح ، فالأول نحوقوله تعالى ـ ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾ ـ ﴿ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ، ومنه ما نحن بصدده ، والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ »[1] .

فالقول بأن التقديم والتأخير لأن المتعاطفين في حكم المثنى هو قول النحاة تعليلاً لعدم إفادة الترتيب في الواو ، والوقوف عند هذا الحد تقصير من البلاغيين ، لذلك لم يسترح الدكتور أبو موسى إلى ما قاله الزمخشري فيقول : « وقد نظرت في بيان وجه التقديم في هذه الآيات ، ولكنني لم أهتد إلى شيء أطمئن إليه في الترتيب بين الكتاب وقرآن مبين ، وإن كنت أثق أن هناك سراً محجبًا لم يُرني الله إياه »[2].

وهذه ـ في نظري ـ كلمة حق يجب أن يقولها كل من يتصدى للقرآن الكريم ، فيستغلق عليه فهم سر من أسراره عسى أن يهتدي إليه سواه .

أما محاولة الشهاب تعليل التقديم والتأخير في الآيتين فلم تثمر شيئًا . يقول الشهاب : « وقدم الكتاب هنا باعتبار الوجود ، وأخَّره في النمل باعتبار تعلق علمنا به ، لأنا إنما نعلم ثبوته في اللوح من القرآن ، ووجود القراءة بعد الكتابة كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هناك »[3] ، فالسؤال لا يزال قائمًا : لم راعى اعتبار الوجود في (الحجر) واعتبار العلم في (النمل) ؟

وما هداني الله إليه هو أن التقديم والتأخير يفسره مفهوم الكتاب والقرآن وسياق الكلام ، فالقرآن حين يذكر يأتي دالاً على الهداية والإرشاد ، ويكثر مجيئه موصوفًا بالكمال في هذا الباب كقوله ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى

---

(١) الكشاف ١٣٥/٣ .

(٢) البلاغة القرآنية ص ٢٨٨ .

(٣) حاشية الشهاب ٢٨١/٥ .

لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩) ، ويجيء (الكتاب) دالاً على هذا المعنى ، ومسوقا لنفس الغرض أيضًا كقوله : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة:٢) ، حتى إذا أتبع هدايته بضلال الكفار كان الغرض الإنكار والتعجب من عدم الاهتداء بما هو بالغ حد الكمال في الهداية .

أما حين يعطف أحدهما على الآخر فلابد أن يختلفا في الدلالة بحكم المغايرة التي يتطلبها العطف ، حتى لا يكون من عطف الشيء على نفسه ، وهذه المغايرة ليست في الموصوف ، لأن كليهما يدل على هذا المنزل على محمد عليه السلام ، وإنما التغاير في الوصف ، فيظل القرآن دالاً على معنى البيان والهدى بحكم كونه متلوًا عليهم يقرءونه ويسمعونه ، أما الكتاب فيدل عليه من حيث هو مسطور في اللوح المحفوظ كشاهد ودليل إدانة على من يصدون عنه ، ولا يستجيبون لهديه ، فإذا كان السياق حديثًا عن الكفر ووعيدًا بالعذاب يُقدم الكتاب ، لأنه الأهم في تسجيل الكفر والشهادة بإدانة الكافرين ، وإذا كان الموطن للاهتداء به والاستجابة لما فيه قدم القرآن باعتبار دلالته على كمال الهدى والبيان ، ومن ثَمَّ قدم الكتاب في سورة الحجر لتعقيبه بقوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٣ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (الحجر:٢-٤) ، وهو يلائم أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر:٩) ، لأن كونه مسطورًا في اللوح المحفوظ يدفع الوهم في أن يضيع بضياع الحافظين له .

وتقدم القرآن في سورة النمل ، لأن الحديث عن اهتداء المؤمنين بنوره واستجابتهم لهديه ، حيث جاء بعده ﴿ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (النمل:٢، ٣) ، أما مجيء قوله بعد ذلك ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ (النمل:٤) فهو من التتميم الذي يعقب فيه الوعد بالوعيد ، وللإنكار عليهم بعدم الاهتداء مع وجود أبلغ هاد ، ولذلك فصل حديث الكفار عن حديث المؤمنين .

فآية الحجر أشبه بقوله تعالى ﴿ وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ۝٤ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ﴾ (الطور: ١-٨) .

حيث جاء الكتاب المسطور في اللوح المحفوظ دالاً على ما ذكرناه في سياق الوعيد، ولعل المغايرة بين الوصفين واضحة في كلام الرازي: «والمعنى: تلك الآيات آيات ذلك الكتاب الكامل في كونه كتابًا، وفي كونه قرآنًا مفيدًا للبيان» [1] .

الترتيب على سبيل الترقي :

كما تكون بلاغة الترتيب في تقديم الأهم حين يتطلب الموقف المبادرة إليه إسراعًا بالوصول إلى الهدف المنشود من الكلام، كما في تقديم البنين من قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ۝١١ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ۝١٢ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ۝١٣ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴾

(المعارج: ١١-١٤) .

كذلك تكون البلاغة في الترقي من الأدنى إلى الأعلى إذا كان الغرض رصد حركة النفس ومواكبة تطورها حتى تستقر على آخر ما ترقى إليه، كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۝٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ۝٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ۝٣٦ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ (عبس: ٣٤-٣٧).

فالموضع الأول يصور لنا محاولة يائسة تتم في أعماق نفس المجرم، وهو يتقلب في عذاب الله بعد أن أيقن أن ليس له من الله دافع، فينقل إلينا من داخل هذه النفس إحساسها المروع بالألم وشدة وقع العذاب عليها، فيبدو صاحبها وقد اختل تفكيره وشعوره حتى أصبح يتمنى ما يعلم أنه عين المستحيل، ويقدم في سبيل نجاته المتوهمة أغلى ما كانت تضن به نفسه، فيُقْدِم على

---

(١) مفاتيح الغيب ٥/٣٥٠، ٣٥١ .

افتداء نفسه بمن كان بالأمس يفتديهم بنفسه ، مما يجسد هول العذاب وهوان نفس المعذب ، فكان البدء بالبنين أدل على الغرض وأوفى بالمقام .

يقول الطبري : « وبدأ جل ثناؤه بذكر البنين ، ثم بالصاحبة ، ثم بالأخ ، إعلامًا منه عبادَه أن الكافر من عظيم ما ينزل به يومئذ من البلاء يفتدي نفسه ، لو وجد إلى ذلك سبيلاً ، بأحب الناس إليه كان في الدنيا ، وأقربهم إليه نسبًا »[1].

أما الموضع الثاني فهو يصور أقسى لحظات الترقب والانتظار في موقف الحساب ، حيث يترتب على الفصل فيه نعيم مقيم ، أو عذاب أليم ، فجاء ترتيب المعطوفات مواكبًا حركة هذه النفس في ذهولها ، ودرجة فقد إحساسها بمن حولها بادئة بالأبعد ، وسيراً معها في انحسار هذا الإحساس عنها حتى تصل إلى درجة الانشغال والذهول عن أقرب الناس إليها ، ومن هم كالجزء منها ، فكان الترقي من الأخ إلى أن يصل إلى الابن أقدر على تصوير حركة النفس وتتابع أطوارها في هذا الموقف ، وهو ما أحسن التعبير عنه جار الله الزمخشري ، حيث يقول : « وبدأ بالأخ ثم بالأبوين ، لأنهما أقرب منه ، ثم بالصاحبة والبنين ، لأنهم أقرب وأحب ، كأنه قال : يفر من أخيه ، بل من أبويه ، بل من صاحبته وبنيه »[2] .

وبذلك لا يكون المفسرون قد قصروا في الكشف عن بلاغة الترتيب في الموطنين ، لكننا نجد باحثًا معاصراً يلوم المفسرين أنهم لم يلتفتوا إلى الفرق بين الموضعين ، وذلك لأنه قرأ ما كتبه الزمخشري ، ولم يقرأ ما كتبه الطبري ، فحَسِبَ أن أحدًا لم يلتفت إلى بلاغة الترتيب في الموضع الأول .

يقول الباحث : « فهنا (يقصد آية المعارج) يبدأ العطف بذكر الأبناء بينما ينتهي هناك بهم ، فلا يلتفت المفسرون ـ فيما أعلم ـ إلى مغزى هذا التغاير في ترتيب نسق المعطوفات ، لاختلاف الصورة الفنية باختلاف مقام التعبير ،

---

(١) تفسير الطبري ٢٩/٧٥ الحلبي .

(٢) الكشاف ٤/٢٢٠ .

وأغلب الظن أن سبب التفات المفسرين القدامى عن هذا المغزى إنما يرجع في أصله إلى ما سبقت الإشارة إليه من انصراف البلاغيين عن النظر الفني في بلاغة عطف المفردات»[1].

والذي فات هذا الباحث أن الذي انصرف عن بلاغة العطف في المفردات هم البلاغيون ، أما المفسرون فمن التجني عليهم أن يقال إنهم انصرفوا عن بلاغة عطف المفردات ، ولو جمعت أسرار العطف التي أحصاها المفسرون في المفردات لكان منها ذخيرة هائلة تكفي وحدها لإقامة صرح شامخ للبلاغة التطبيقية ، وفي دراستنا هذه الدليل على ذلك .

ثم ما هو السر البلاغي في آية المعارج الذي لم يلتفت إليه البلاغيون ؟ يقول الباحث : « فإذا كان الموقف موقف البحث عن المنقذ والمعين والمفتدى ـ وهذا هو موضوع النص الثاني ـ فإن نسق العطف هنا يختلف لاختلاف الغرض البلاغي . هنا نجد العطف يبدأ بذكر الابن فالزوجة فالأخ فالعشيرة التي تكون بها نصرة الرجل ، والتي يكون منها أهله الأدنون ، ثم من في الأرض جميعًا إذا كان له إلى ذلك سبيل»[2] .

ولا أدري كيف تحول لدى الكاتب موقف الافتداء ، حيث يضطر المرء فيه إلى التضحية بكل ما يملك وما لا يملك لو استطاع سبيلاً إليه في سبيل استنقاذ نفسه ، إلى طلب النصرة والعون حتى كان الموقف موقف استنصار ، وليس موقف تضحية بالأهل والأحبة في سبيل النجاة ، والتعبير بقوله ﴿ يَفْتَدِى ﴾ شيء ، والبحث عن المنقذ والمعين كما ذهب الكاتب شيء آخر ، لكنه يمضي مع هذا التخيل معللاً عدم ذكر الأب في الآية بقوله : « والرجل عادة في هذه الحياة لا يلتمس العون من أبيه في موقف الخطر لمظنة العجز

---

(١) بلاغة العطف في القرآن الكريم ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨.

والشيخوخة»[1]، هكذا لا يلتمس العون من أبيه ، ولكنه يلتمسه من امرأته ويلتمسه من الأطفال والعجزة ، كما هو صريح قوله تعالى : ﴿ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ .

والمقارنة بين الوصفين بلا تكلف ولا إفراط أن الأول موقف من يفتدي نفسه من عذاب واقع به ، فهو يقدم في سبيل ذلك أعز ما لديه ، ويبدأ بأغلاها أملاً في قبول الفداء . أما الموقف الثاني فهو موقف الفرار بالنفس ومحاولة النجاة أمام خطر محدق بها ، والفار يحاول التخلص مما يثقله ويعوق حركته ، فهو يبدأ بإلقاء أهون الأشياء لديه وأرخصها ، حتى إذا دعا الأمر التخلص منها جميعًا كان أغلاها وأعزها على نفسه آخر ما تجود به النفس في سبيل بقائها ، فكان الأبناء آخر ما ينشغل عنهم .

الترقي في النفي :

تختلف صيغ العطف في أسلوب الترقي من حيث ترتيب المعطوفات ، ففي الإثبات تتحقق المبالغة إذا بدئ بالأدنى ، لأنه لو بدئ بالأعلى لما كان في ذكر الأدنى كبير جدوى ، كما في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾ الآية ، لو ابتدئ بذكر البنين لكان ذكر ما بعده من فضول الكلام ، إذ من يفر من ابنه ففراره من غيره أولى ، أما في النفي فالأمر بالعكس ، حيث يبدأ الترقي بنفي الأعلى ، ولو بدئ بنفي الأدنى لكان ذكر الأعلى بعده عبثًا ، ومن ثَمَّ دار الجدل في تفسير الترقي والمبالغة في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ (البقرة:٢٥٥) ، حيث نفى الطيبي أن يكون من باب الترقي ، وجعله من التتميم ، وعلل ذلك بقوله : «إن قوله تعالى ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ ﴾ يفيد انتفاء النوم بالطريقة الأولى على باب قوله ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ ، ثم جيء بقوله ﴿ وَلَا نَوْمٌ ﴾ تأكيدًا للنوم المنفي ضمنًا ، ولو عكس كان من باب الترقي على معنى لا تأخذه سنة فكيف بالنوم ، كما قال المصنف في قوله تعالى :

---

(١) بلاغة العطف في القرآن الكريم ص ١١٠ .

﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ (النساء:١٧٢) ، كأنه قيل لن يستنكف الملائكة المقربون من العبودية فكيف بالمسيح ؟ وقد نبهت في الرحمن الرحيم على أن التتميم أبلغ من الترقي»[١].

أما عمر الفارسي في الكشف فقد رفض القول بالتتميم ، وجعله من باب الترقي ، لأنه لا يشترط أن يكون الترقي في النفي من الأعلى إلى الأدنى ، فقد يراعى ذلك ، وقد يراعى ترتيب الوجود كما هنا ، يقول : «قوله (السِّنة ما يتقدم النوم) إيضاح للسِّنة بهذا العارض وتفرقة بينها وبين النوم ، لأن النعاس قد يكون ولا نوم ، وبالعكس ، واستدل على أنها غير النوم الخفيف كما توهم بعضهم بقول عدي بن الرقاع :

وَسْنَانُ أَقْصَدَهُ النُّعَاسُ فَرَنَّقَتْ ... فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمِ

ومن هذا ظهر أن الترقي في مقام المبالغة لا يقتضي العكس حتى يجاب أنه على طريق التتميم تأكيدًا للنوم المنفي ضمنًا في قوله ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ ﴾ ، وإنما هو على أسلوب الإحاطة والإحصاء ، وراعى ترتيب الوجود والابتداء من الأخف فالأخف»[٢] ، وهو نفس ما ذهب إليه السعد في حاشيته وأبو السعود والجمل[٣] ، غير أن الإمام محمد عبده له رأي بالغ الدقة في تفسير الترقي بما يتلاءم وبلاغة هذا الأسلوب ، والسبب في اهتدائه إلى هذا الوجه الحسن أنه لم يقتطع السِّنة والنوم من سياقهما ، كما صنع سواه ، وإنما نظر إلى الإعجاز في اختيار الفعل «تأخذ» دون (يعرض) أو (يطرأ) مثلاً ، فأصاب رحمه الله وأحسن : يقول صاحب المنار : «قيل : كان الظاهر أن ينفي النوم أولاً والسِّنة بعده على طريق الترقي ، وأجيب بأن ما في النظم جاء على حسب الترتيب الطبيعي في الوجود، فنفي ما يعرض أولاً ثم ما يتبعه. وقد قال ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ ﴾ دون «لا تعرض له» أو «لا تطرأ عليه» مراعاة للواقع في الوجود ، فإن السِّنة

---

(١) فتوح الغيب ١٤٩/١ .

(٢) الكشف ٤٤٠/١ ، ٤٤١ .

(٣) انظر حاشية السعد ٥٧٥/١ ، إرشاد العقل السليم ٢٤٨/١ ، الفتوحات الإلهية ٢٠٦/١.

والنوم يأخذان الحيوان عن نفسه أخذًا ، ويستوليان عليه استيلاءً . وقال الأستاذ الإمام : إن ما ذكر في النظم الكريم ترقٍّ في هذا النقص ، ومن قال بعدم الترقي فقد غفل عن معنى الأخذ ، وهو الغلب والاستيلاء ، ومن لا تغلبه السِّنة قد يغلبه النوم ، لأنه أقوى ، فذكر النوم بعد السِّنة ترقٍّ من نفي الأضعف إلى نفي الأقوى» [1] .

وقد ذهب صاحب المثل السائر إلى أن قياس الترقي في النفي البدء بالأعلى، لكن القرآن خالف ذلك ، فوجب اتباعه ، دون أن يفسر وجه البلاغة فيما ورد من القرآن على غير هذا القياس ، وكأنه أمام وروده في القرآن يسوي بين تقديم الأدنى وتقديم الأعلى . يقول ابن الأثير : «ومما ورد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ (الكهف:٤٩) ، فإن وجود المؤاخذة على الصغيرة يلزم منه وجود المؤاخذة على الكبيرة . وعلى القياس المشار إليه أولاً ، فينبغي أن يكون (لا يغادر كبيرة ولا صغيرة) ، لأنه إذا لم يغادر صغيرة فمن الأولى ألا يغادر كبيرة . وأما إذا لم يغادر كبيرة فإنه يجوز أن يغادر صغيرة ، لأنه إذا لم يعف عن الصغيرة فيقضي القياس أنه لا يعفو عن الكبيرة ، وإذا لم يعف عن الكبيرة فيجوز أن يعفو عن الصغيرة . غير أن القرآن الكريم أحق أن يتبع ، وأجدر بأن يقاس عليه لا على غيره ، والذي ورد فيه من هذه الآية ناقض لما تقدم ذكره» [2] .

والذي دفع صاحب المثل إلى التردد هو أنه فسر الآية في سياق المؤاخذة والعفو ، مع أن الموقف موقف حساب ، الغرض فيه إبراز العدالة الإلهية بالمحاسبة على كل ما يقدمه الإنسان ، ومن ثَمَّ كانت نكتة العطف هي الإحاطة والشمول وليست الترقي ، وهذا ما رَدَّ به ابن أبي الحديد على ابن الأثير فقال :

---

(١) تفسير المنار ٣٠/٣ .

(٢) المثل السائر ، القسم الثاني ، ص ٢٠٧ .

«فإن هذه الآية لم تذكر لبيان المؤاخذة والعفو ، ولا أن معنى قوله ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ العقاب والغفران ، بل معناه الإحصاء والعد ، ألا ترى إلى قوله سبحانه ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ، ليس المراد فيه العقاب والغفران بل معناه الإحصاء والعد ، ألا ترى قوله ﴿ إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ ، فهو أمر راجع إلى إحاطة علم الباري سبحانه بأفعال العباد خفيّها وظاهرها ، وجليلها وحقيرها ، فالذي توهمه هذا الرجل من كون هذه الآية لتفصيل أحوال المؤاخذة توهم باطل»[1] .

فهذا نوع آخر من أساليب العطف جاء المعطوف فيه لإفادة الإحاطة والشمول ، وليس الغرض منه الترقي لإفادة المبالغة ، وعلى غراره قوله تعالى ﴿ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ ﴾ (التوبة:١٢١) ، ففيه إعلام من الله تعالى بأنه يحاسب على الأعمال كلها ، حقيرها وجليلها ، والترتيب في مثل هذا الأسلوب قد يقدم فيه ما هو أكثر وقوعًا ، كما في تقديم النفقة الصغيرة على الكبيرة في الآية السابقة ، كما أشار العلامة أبو السعود [2]، وقد يقدم الأهم كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ ﴾ (يونس:٦١) ، فإن الآية سيقت لبيان علم الله الشامل بدقائق الأمور وعظائمها ، خفيها وجليها ، وسلكت مسلك التفصيل وصولا إلى ذلك ﴿ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ (يونس:٦١)، فكان الأهم هو ما خفي من الأمور ودق ، فبدأ به ثم عطف عليه ما هو جلي عظيم للإحاطة والشمول . يقول صاحب المنار :

---

(١) الفلك الدائر على المثل السائر ص ٢٣٩ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١١١/٤ .

«قدم ذكر الأصغر ، لأنه هو الأهم في سياق العلم بالخفي ، وعطف عليه الأكبر لإفادة الإحاطة ، وكون الأكبر لا يكبر عليه ، كما أن الأصغر لا يعزب عنه»[1].

وقد يكون الغرض نفي توهم إثبات الكبيرة ، كما ذهب إلى ذلك الكرخي ، ونقله عنه الجمل : «فإن قيل : فأي حاجة إلى ذكر الأكبر ، فإن من علم الأصغر من الذرة لابد وأن يعلم الأكبر ؟ فالجواب : لما كان الله تعالى أراد بيان إثبات الأمور في الكتاب ، فلو اقتصر على الأصغر لتوهم متوهم أنه يثبت الصغائر ، لكونها محل النسيان ، وأما الأكبر فلا ينسى ، فلا حاجة إلى إثباته ، فقال : الإثبات في الكتاب ليس كذلك ، فإن الأكبر مكتوب فيه أيضًا»[2].

وقد ذهب الشهاب الخفاجي إلى أن حقيقة الترقي البدء في النفي من الأعلى وفي الإثبات من الأدنى ، هذا إذا جاء على حقيقته . أما إذا خرج إلى المجاز فإنه يصبح عكس هذا الترتيب في النفي . يقول الشهاب : «فإن قلت : الترقي في الإثبات يكون من الأدنى إلى الأعلى ، وفي النفي عكسه ، لأنه لا يلزم من فعل الأدنى فعل الأعلى بخلاف النفي . قلت : هذا إذا كان على ظاهره ، فإن كان كناية عن العموم كما هنا (يقصد قوله تعالى ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ جاز»[3] .

أما قوله تعالى : ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ (النساء:١٧٢) فإن الترقي فيه جاء على طريقة الترقي في الإثبات ، لأنه وإن كان ظاهره منفيًا إلا أن الاستنكاف بمعنى النفي من حيث إنه رفض ، ونفى النفي إثبات ، ومن ثَمَّ حكم الزمخشري بأفضلية الملائكة بناء على ما يفيده أسلوب الترقي . قال : «فإن قلت : من أين دل قوله ﴿ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ على أن المعنى : ولا من فوقه ؟ قلت : من حيث إن علم المعاني لا يقتضي غير ذلك ، وذلك أن الكلام إنما سيق لرد مذهب النصارى وغلوهم

---

(١) تفسير المنار ٤١٤/١١ .
(٢) الفتوحات الإلهية ٤٦٠/٣ .
(٣) حاشية الشهاب ١٠٩/٦ .

في رفع المسيح عن منزلة العبودية ، فوجب أن يقال لهم : لن يترفع المسيح عن العبودية ، ولا من هو أرفع منه درجة ، كأنه قيل : لن يستنكف الملائكة المقربون من العبودية ، فكيف بالمسيح ؟ ويدل عليه دلالة ظاهرة بينة تخصيص المقربين ، لكونهم أرفع الملائكة درجة وأعلاهم منزلة) [1] .

وهذا يتوافق مع نزعة الاعتزال فيه ، لأن المعتزلة يفضلون الملائكة على الأنبياء ، مما دعا الكثيرين إلى التصدي له ، خاصة ابن المنير . وذهب الطيبي إلى أن «الأسلوب من باب التتميم والمبالغة لا الترقي ، وذلك أن قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ إثبات للتوحيد على القصد ، وتقرير لصفة الفردانية على الوجه الأبلغ ، لأن المعنى : ما الله إلا واحد فرد في الإلهية لا شريك له فيها ، ولا يصح أن يسمى غيره إلهًا ، وأن قوله ﴿ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ إثبات لصفة المالكية والخالقية على الاختصاص أيضًا ، وذلك بتقديم الظرف على المبتدأ ، وفيه أن ما سواه مملوكه ، وتحت تصرفه وتدبيره ، ومن جملته المسيح والملائكة ، وكل ما عُبد من دون الله» [2] .

أما الفارسي في «الكشف» فقد فسر الآية بما يبرز بلاغة العطف في أسلوب الترقي وسلم من الاعتزال ، وهو دليل على عمق إدراكه ـ رحمه الله . يقول : «الذي يقتضيه علم المعاني ، ويصدقه الذوق الخالي من العصبية من الجانبين ، أنه لا يستنكف المسيح ولا من أولى منه بأن يرفع شأنه عن العبودية ويتوهم الاستنكاف فيه ، ولا شك أن الملائكة ـ عليهم السلام ـ لا سيما المقربين منهم ، لهم من التصرف في الأكوان بإذن الله تعالى ، والاطلاع على المغيبات بإعلام منه ، ما لا يقايس خوارق عيسى عليه السلام به ، وكفى بما جرى على المؤتفكات بريشة من جناح جبريل عليه السلام آية ، وكان سبب ترفع النصارى بعيسى عليه السلام عن هذا العزو ما فيه من العلم والقدرة الخارجية

---

(١) الكشاف ١/٥٨٦ ، ٥٨٧ .

(٢) فتوح الغيب ١/٢٣٤ .

عما ألفوه في البشر ، فورد الكلام ردًّا لهم على مقتضى مذهبهم ، وليس الكلام مسوقًا لحديث التفضيل ، وهذا بيِّن مكشوف»[1] .

وعلى ذلك لا يخرج هذا الأسلوب عن عطف الترقي ، ولا تذهب المبالغة منه ، ولا يُفهم منه مع هذا أفضلية الملائكة على الأنبياء في القرب من الله تعالى وسمو المنزلة لديه ، وإنما الأفضلية كما حددها السياق فيما توهم من أجله ترفع المسيح عن العبادة لعظم خلقه وأفعاله ، وللملائكة في ذلك قصب السبق .

شبهة الترقي :

ربما يختلط الأمر في بعض صور العطف التي يوهم ظاهرها الترقي في الإثبات ، ولكنها جاءت في نظم القرآن مخالفة للمعهود من المبالغة بذكر الأعلى بعد الأدنى ، فإذا أمعنا النظر وجدنا أنها ليست من هذا الباب ، والمثال على ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (المؤمنون:٨٢)، وقوله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ (المؤمنون:٣٥) ، فلا شك أن صيرورتهم ترابًا أبعد وأعرق في الغرابة من كونهم عظامًا ، ومن ثَمَّ لا يكون ذكر العظام على طريقة الترقي مفيدًا للمبالغة ، لذا ذهب البعض إلى القول بأنه جاء على طريق التنزل في الإنكار من الأعلى إلى الأدنى ، وذهب آخرون إلى أن العطف للتأكيد ، وهو ما لم يرتضه الشهاب ، حيث قال : «ذكر ﴿ تُرَابًا ﴾ يكفي ويغني عن ذكر العظام ، وكونه للتنزل في الإنكار ، أو للتأكيد لا يرجحه بل يجوزه ، فكأنه تصوير لحال ما يشاهده من الأجساد البالية من مصير اللحم وغيره ترابًا عليها عظام نخرة ليذكره ويخطر بباله ما ينافي مُدّعاه»[2].

---

(١) الكشف ٦٩٩/١ ، ٧٠٠ .

(٢) حاشية الشهاب ٢٧١/٧ .

والذي أراه أن ذلك ليس من الترقي ، وإنما القصد فيه إلى إنكار حقيقة البعث بإيراد شبهتين ، أولاهما : أن الأجزاء حين تصير ترابًا يختلط بغيره من أجزاء الأرض يصبح من المستحيل تمييزها وفصلها ، تمهيدًا لإعادتها ، وهذا طعن في كمال العلم . والثانية : أن العظام بعد أن تبلى وتفسد يستحيل معها الإعادة إلى ما كانت عليه ، وهذا طعن في كمال القدرة ، ومن ثَمَّ لا يكون الغرض من العطف هو الترقي ، ولكن الجمع بين دليلين على عدم إمكانه ، ولذا يجيء الاستدلال بالتراب وحده حين يكون الغرض إلى الطعن في علم الله ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴾ (ق:٢، ٣) ، ولذا رد الله عليهم بقوله : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴾ (ق:٤) ، فأثبت الله تعالى ما استنكروه من العلم ، وقد يجيء ذكر العظام وحدها إذا كان الغرض الطعن في قدرة الله كما في قوله تعالى : ﴿ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ﴾ (النازعات:١٠،١١) ، ورد الله عليهم بقوله : ﴿ فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾ (النازعات:١٣،١٤) إثباتًا لقدرته على البعث والإعادة .

أما إذا اجتمع التراب والعظام فكثيرًا ما يبدأ بذكر التراب ، لأنه الأهم في نظرهم ، فهو أكثر غرابة واستبعادًا ، وقد يبدأ بذكر العظام ترقيًا معهم في الإنكار وتصاعدًا في الرد عليهم ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ (الإسراء:٤٩) ، ورد الله عليهم بقوله ﴿ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (الإسراء:٥٠،٥١) .

فالرفات يشير إلى تفتت العظام وتفرقها ، واختلاطها بغيرها من أجزاء الأرض ، وهو يعطي مدلول التراب في قوله ﴿ وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا ﴾ ، ولذا فسر مجاهد الرفات هنا بالتراب[1] . وقرر الرازي معناه بما يؤول إلى التفرق

---

(١) انظر معالم التنزيل ١٩١/٥ .

والاختلاط بأجزاء العالم . يقول الرازي : « قال الواحدي رحمه الله : الرفت : كسر الشيء بيدك . تقول : رفته أرفته بالكسر كما يرفت المدر والعظم البالي ، والرفات الأجزاء المتفتتة من كل شيء يُكسر . ويقال : رفت عظام الجزور رفتًا إذا كسرها . ويقال للتبن : الرفت لأنه دقاق الزرع . قال الأخفش : رفت رفتًا فهو مرفوت ، نحو حطم حطمًا فهو محطوم ، والرفات والحطام الاسم ، كالجذاذ والرضاض والفتات ، فهذا ما يتعلق باللغة ، أما تقرير شبهة القوم فهي أن الإنسان إذا مات جفت أعضاؤه وتناثرت وتفرقت في حوالي العالم فاختلط بتلك الأجزاء سائر أجزاء العالم»[1] ، فإذا كانوا يستبعدون الإعادة بعد كونهم ترابًا وعظامًا فإن الله قادر على إعادتهم لو كانوا أكثر من ذلك بعدًا بأن يكونوا حجارة أو حديدًا .

ولم أجد من استثمر نكتة العطف هذه غير الفخر الرازي ـ رحمه الله ـ حيث قال مقررًا شبهة المشركين في هذه الآية : « إن هذا الإشكال لا يتم إلا بالقدح في كمال علم الله وفي كمال قدرته ، أما إذا سلمنا كونه تعالى عالمًا بجميع الجزئيات فحينئذ هذه الأجزاء وإن اختلطت بأجزاء العالم إلا أنها متمايزة في علم الله تعالى ، ولما سلمنا كونه تعالى قادرًا على كل الممكنات كان قادرًا على إعادة التأليف والتركيب والحياة والعقل إلى تلك الأجزاء بأعيانها ، فثبت أنا متى سلمنا كمال علم الله تعالى وكمال قدرته زالت هذه الشبهة بالكلية »[2].

(١،٢) مفاتيح الغيب ٥/٤٠٣ .